

Distr.: General
29 October 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



سالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

أرفق طيه تقييما لرئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن عن شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
(انظر المرفق). وقد أُعِدَ هذا التقييم في إطار سلطتي الذاتية، ولكن بعد استشارة أعضاء
آخرين بمجلس الأمن قبل تقديمه. وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) إمبر جونز باري
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسته: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)

مقدمة

أنجز مجلس الأمن، برئاسة السير إمبر جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، برنامج عمل مكثفا خلال أيلول/سبتمبر. وقد أنشأ المجلس، خلال الشهر، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لدعم تنفيذ اتفاق أكراسا الشامل للسلام، ورفع الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، ومدد ولايتي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومرفق برنامج العمل الكامل.

وقد اجتمع المجلس على المستوى الوزاري في ٢٤ أيلول/سبتمبر للنظر في البند المعنون "العدالة وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة". وقد رأس الجلسة جاك سترو وزير الخارجية وشؤون الكومنولث وهيلاري بن وزير الدولة للتنمية الدولية. وكان هدف الرئاسة من طرح الموضوع على المجلس، تأكيد الأهمية المحورية للعدالة وسيادة القانون في عمل الأمم المتحدة، وبدء عملية تأمل وتحليل لهاتين القضيتين، اللتين تهماان منظومة الأمم المتحدة ككل، ومن ثم يمكن الاستفادة بشكل أفضل مستقبلا من التجارب والخبرات المتاحة لدى النظام الدولي.

أفريقيا

بوروندي

أدى الرئيس دوميتين نديزيي، رئيس بوروندي بكلمة أمام جلسة خاصة عقدها مجلس الأمن في ٢٢ أيلول/سبتمبر، بشأن التطورات داخل بوروندي، ومؤتمر القمة الإقليمي الذي عقد في ١٥ أيلول/سبتمبر.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تلقى أعضاء مجلس الأمن إحاطة في ٣ أيلول/سبتمبر، قدمها جان - ماري غوييهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن تسلم قوة معززة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لقيادة قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا، التي كان يقودها الاتحاد الأوروبي. وكان من المقرر أن يتم نشر لواء إيتوري بالكامل

بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، الذي كان سيتسنى للبعثة بعده الوصول إلى خارج نطاق بونيا. واتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي يعربون فيه عن قلقهم إزاء استمرار الأعمال القتالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، داعين جميع الأطراف إلى دعم البعثة، ومشددتين على السمة القوية لولاية البعثة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إثيوبيا وإريتريا

قدم لغوايلا جوزيف لغوايلا، الممثل الخاص للأمين العام المعني بإثيوبيا وإريتريا، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر، بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا. وبعدها اتخذ المجلس القرار ١٥٠٧ (٢٠٠٣) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، لفترة أخرى مدتها ستة أشهر حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، ناقش أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن ميليس زيناوي من رئيس وزراء إثيوبيا، واستمع إلى إحاطة قدمها هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن رسائل تلقاها الأمين العام من قادة البلدين.

غينيا - بيساو

في ١٥ أيلول/سبتمبر، قدم تولياميني كولوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن الانقلاب الذي وقع في ١٤ أيلول/سبتمبر في غينيا بيساو. واتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان إلى الصحافة يدين الاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية، ودعوا إلى استعادة النظام الدستوري على وجه السرعة. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر عرض الأمين العام المساعد ما استجد من أحداث على المجلس، وقدم خوسيه راموس هورتا، المبعوث الخاص لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، إحاطة إلى الأعضاء عن زيارته لغينيا - بيساو. وأشاد أعضاء المجلس بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والأمم المتحدة لإبقاء عملية الانتخابات داخل مسارها.

ليبيريا

في ١٦ أيلول/سبتمبر قدم جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام المعني بليبيريا، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في ذلك البلد. وتبع ذلك إجراء مشاورات غير رسمية، ناقش خلالها أعضاء المجلس التوصية المقدمة من الأمين العام بإنشاء بعثة للأمم المتحدة هناك. وعقد المجلس جلسة خاصة في ١٥ أيلول/سبتمبر مع الدول الأعضاء بشأن موضوع إمكانية

المساهمة بقوات. وناقش أعضاء المجلس أيضا طريقة إحراز التقدم مع مجموعة عريضة من المنظمات غير الحكومية في ٩ أيلول/سبتمبر في جلسة مغلقة غير رسمية.

وبعد هذه المناقشات التحضيرية، اتخذ المجلس بالإجماع في ١٩ أيلول/سبتمبر في وجود الأمين العام القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، الذي أنشئت به بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لفترة مدتها ١٢ شهرا دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في أكرا.

الجمهورية العربية الليبية

في ٩ أيلول/سبتمبر نظر أعضاء مجلس الأمن في مسألة رفع الجزاءات المفروضة على الجمهورية العربية الليبية، التي كانت قد علقت عام ١٩٩٩ عقب قيام الجماهيرية العربية الليبية بتسليم متهمين لمحاكمتهم بتهمة تفجير طائرة رحلة PAN AM 103 فوق لوكربي خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. ووافق المجلس رسميا في وقت لاحق من ذلك اليوم على تأجيل قراره بشأن رفع الجزاءات حتى ١٢ أيلول/سبتمبر. واتخذ مجلس الأمن في ١٢ أيلول/سبتمبر، القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣) برفع الجزاءات وحذف البند من جدول أعماله.

سيراليون

عقد مجلس الأمن جلسة خاصة في ١٦ أيلول/سبتمبر مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتلقى أعضاء المجلس إحاطة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وناقش الأعضاء خفض حجم البعثة والتقدم المحرز قياسا على الأسس المرجعية الموضوعة لذلك. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر اتخذ المجلس بالإجماع في وجود الأمين العام القرار ١٥٠٨ (٢٠٠٣) الذي تم بموجبه تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤.

آسيا

العراق

في ٥ أيلول/سبتمبر أعلن كييران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أمام أعضاء مجلس الأمن تقليص وجود الأمم المتحدة داخل العراق، على إثر تفجير مقر الأمم المتحدة ببغداد في ١٩ آب/أغسطس. وذكر أن الأمم المتحدة ستبقي هذا القرار قيد الاستعراض وستعيد الموظفين عندما تتيح الحالة الأمنية ذلك. وأعرب أعضاء المجلس عن تفهمهم لموقف الأمانة العامة.

برنامج النفط مقابل الغذاء

تلقي أعضاء مجلس الأمن إحاطة في ٢٩ أيلول/سبتمبر قدمها بنون سيفان، المدير التنفيذي لبرنامج العراق، عن الأعمال التحضيرية لإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء بحلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. واتفق الأعضاء على أن ترصد لجنة الجزاءات المفروضة على العراق التطورات عن كثب، وأن يقدم رئيس اللجنة تقريراً منتظماً عن ما تجريه اللجنة من مناقشات.

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

قدم ديمتريوس بريكوس القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن في ٤ أيلول/سبتمبر عن عمل اللجنة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعمل اللجنة على النحو الوارد في تقريرها الفصلي الرابع عشر وأشاروا إلى الحاجة إلى استعراض ولايتها في الوقت الملائم. وأعربوا عن الاهتمام بإطلاعهم أولاً بأول على عمل فريق الاستقصاء في العراق.

الشرق الأوسط

في ١٢ أيلول/سبتمبر طلب السودان، باسم المجموعة العربية وأعضاء الجامعة العربية، عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في قرار إسرائيل "من حيث المبدأ" إبعاد الرئيس عرفات من الأراضي المحتلة. وعمم السودان مشروع قرار (S/2003/891) كى ينظر فيه أعضاء المجلس. واجتمع أعضاء المجلس في ١٢ أيلول/سبتمبر، واتفقوا على إصدار بيان صحفي يعربون فيه عن قلقهم إزاء قرار إسرائيل وقرروا عقد جلسة مفتوحة في ١٥ أيلول/سبتمبر. وافتتح تيري رود لارسن، الممثل الخاص للأمين العام، الجلسة في ١٥ أيلول/سبتمبر بتقديم إحاطة. وتكلم ما يزيد عن ٤٠ وفداً ضد قرار إسرائيل إبعاد الرئيس عرفات.

وأجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية أخرى بشأن مشروع القرار يومى ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر دون التوصل إلى توافق آراء. وطُرح مشروع القرار للتصويت من مقدميه في ١٦ أيلول/سبتمبر ولكن لم يتخذ بسبب تصويت عضو دائم ضده.

أوروبا

كوسوفو/صربيا والجبل الأسود

في ١٢ أيلول/سبتمبر، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن الحالة في كوسوفو وما تقوم به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من أنشطة.

وأعرب المتكلمون عن تأييدهم لهاري هولكري الممثل الخاص للأمين العام المعني بكوسوفو، وأكدوا من جديد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه أساس السياسة في المنطقة، وأعربوا عن تشجيعهم لأن يبدأ في وقت مبكر الحوار بين بلغراد وبرشتينا وأدانوا الارتفاع المفاجئ في العنف خلال الآونة الأخيرة.

مسائل أخرى

المحكمتان الدوليتان

في ٤ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٠٤ (٢٠٠٣) الذي تم بموجبه تعيين كارلا دل بونتي مدعية عامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة أربع سنوات اعتباراً من ١٥ أيلول/سبتمبر، والقرار ١٥٠٥ (٢٠٠٣) الذي تم بموجبه تعيين حسن بوبكر جالو مدعياً عاماً للمحكمة الدولية لرواندا لفترة مماثلة اعتباراً من ذات التاريخ.

العدالة وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة

تكلم أمام جلسة المجلس التي عقدت على المستوى الوزاري في ٢٤ أيلول/سبتمبر للنظر في البند المعنون "العدالة وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة" وزراء خارجية عشر من أعضاء المجلس. وعرض الأمين العام تقديم تقرير لتوجيه ما سيجريه المجلس من مداولات أخرى وتزويده بما يلزم من معلومات لها. وفي نهاية الجلسة أكد الوزراء من جديد الأهمية الحيوية لتلك المسائل في بيان رئاسي (S/PRST/2003/15).

وعقدت جلسة أخرى بشأن ذات الموضوع في ٣٠ أيلول/سبتمبر كى تتاح الفرصة أمام الدول غير الأعضاء في المجلس للإسهام في المناقشة. وأدلى ٢٥ من الدول الأعضاء ببيانات، كما أدلى ببيان كل من جان - ماري غويهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وهانز كوريل، المستشار القانوني.

التقرير السنوى لمجلس الأمن

في ١٩ أيلول/سبتمبر اعتمد مجلس الأمن تقريره السنوي عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وأحاله إلى الجمعية العامة.